



2026/10/12

سياسة الطوارئ البيئية في العراق بين طموح الخطاب وقيود التنفيذ قراءة في الإعلان الوزاري (أيلول/سبتمبر 2026)

د. ظاهر عبدالله علوان

● تقدير موقف

سياسة الطوارئ البيئية في العراق بين طموح الخطاب وقيود التنفيذ قراءة في الإعلان الوزاري (أيلول/سبتمبر 2026)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الإصدار/ تقدير موقف

الموضوع/ السياسة الداخلية والخارجية

د. ظاهر عبدالله علوان/ كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية لـقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ملخص تنفيذي

أعلنت وزارة البيئة العراقية في 24 أيلول/سبتمبر 2026 حالة الطوارئ البيئية، وأطلقت منصة لرصد المخالفات البيئية والاستجابة للبلاغات، بالتزامن مع مصادقة مجلس النواب على توصيات لجنة الأمر النيابي رقم (63) الخاصة بالتحقيق في تلوث نهر دجلة. وينطلق هذا التقدير من فرضية مفادها أن تحوّل الإعلان إلى سياسة منقّدة مرهون بمتغيرين: مأسسة الالتزام التنفيذي، وامتداد الإنفاذ إلى الجهات العامة. وقد خلص إلى خمس نتائج:

1. ما صدر إعلان سياسة في مرحلة الصياغة، لا أداة تنفيذ؛ فخطّة الطوارئ لم تُعدّ، وقرار مجلس الوزراء لم يصدر، وقانون حماية وتحسين البيئة النافذ لا يتضمن إجراءً لإعلان الطوارئ.

2. تكشف المؤشرات الموثقة فجوات متراكبة، إنشائية وتشغيلية وشبكية، في سياق شح مائي حاد.

3. الأزمة أزمة إنفاذ لا فراغ تشريعي؛ فالقانون يحظر منذ عام 2010 الممارسات المسببة للتلوث، لكن أدواته صُممت لإلزام المنشآت الخاصة، في حين تقع جهات عامة في مقدمة مصادر التصريف.

4. جزء من منبع التلوث يقع في إقليم كردستان، خارج نطاق أداة الإلزام الاتحادية.

5. المسار الأكثر معقولة حتى أيلول/سبتمبر 2027 هو «المأسسة الانتقائية»، وهو ما يُثبت الفرضية: فتحقق المتغير الأول دون الثاني لا يكفي لتحويل الإعلان إلى تنفيذ مكتمل.

المقدمة

لم يكن إعلان أيلول/سبتمبر 2026 الاستجابة الرسمية الأولى لتلوث نهري دجلة والفرات خلال العام، لكنه الأعلى سقفاً في خطابه والأوسع في مشاركة الفاعلين، إذ اجتمعت فيه الوزارة والبرلمان والقضاء ومنظمة دولية. وتتحدد إشكالية التقدير في السؤال الآتي: هل يمثل الإعلان تحولاً في السياسة البيئية العراقية من الخطاب إلى التنفيذ، أم تعبئة خطابية محدودة الأثر؟

يفترض التقدير أن تحول إعلان الطوارئ إلى سياسة منفذة مرهون بمتغيرين: مأسسة الالتزام التنفيذي، وامتداد الإنفاذ إلى الجهات العامة؛ وأن غياب أيٍّ منهما يُبقي الإعلان في حدود الخطاب. وللإجابة عن التساؤل الرئيس وإثبات صحة الفرضية، انتهجت ورقة تقدير الموقف المنهج الوصفي التحليلي في رصد الحدث وتحليل الوثائق الرسمية، ولا سيما قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 والاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة 2024-2030، إلى جانب أسلوب بناء السيناريوهات القائم على الفصل بين العناصر المحددة سلفاً واللايقنيات الحرجة.

تقف المعلومات عند 26 أيلول/سبتمبر 2026، وقرار مجلس الوزراء بشأن التوصيات لم يصدر حتى هذا التاريخ. ويستند وصف بعض الوقائع إلى تصريحات رسمية نقلتها وسائل الإعلام، ونص قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى المشار إليه غير منشور. وقد يغيّر أي قرار حكومي لاحق ترجيح السيناريوهات.

يتوزع التقدير على خمسة محاور: يرصد الأول الإطار العام وخلفية الإعلان، ويفكك مكوناته وأدواته؛ ويعرض الثاني المؤشرات البيئية؛ ويحلل الثالث المحددات القانونية والمؤسسية والهيدرولوجية والفيدرالية؛ ويقدم الرابع القراءة التحليلية؛ ويبني الخامس السيناريوهات المستقبلية ويرجّحها، ثم تأتي التوصيات والخاتمة.

المحور الأول: الإطار العام للإعلان (سياقه، مكوناته، أدواته)

يرصد هذا المحور مسار الاستجابات الرسمية لتلوث النهرين (دجلة والفرات) خلال عام 2026، وموقع الإعلان من السياسة البيئية الاعتيادية، كما يفكك هذا المحور مكونات الإعلان وأدواته، لتحديد طبيعته: هل هو قرار تنفيذي أم إعلان سياسة؟

1. مسار الاستجابات الرسمية

سبقت إعلانَ أيلول/سبتمبر سلسلةً من الاستجابات الرسمية لتلوث النهرين لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة. ففي 14 نيسان/أبريل 2026، أعلن مسؤولون احتواء أزمة تلوث دجلة، ثم رفعت محافظة ميسان، في نحو 27 نيسان/أبريل، حالة الطوارئ المحلية التي كانت قد أعلنتها، استناداً إلى نتائج مختبرية وصفتها بالسليمة.¹ وفي 5 أيار/مايو طالب النائب يوسف الكلابي بإعلان طوارئ مائية رسمية، مشيراً إلى أن صرف 24 منطقة في بغداد يصب في دجلة.² وفي أيار/مايو أيضاً شكّل مجلس النواب لجنة خاصة لمتابعة التلوث، وطالب أحد أعضائها بحلول عاجلة خلال ستة أشهر تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، ثم دعا مرصد العراق الأخضر في 14 حزيران/يونيو مجلس النواب إلى عقد جلسة طارئة.³

وفي 16 أيلول/سبتمبر كشف المرصد عن تصريف مخلفات طبية في النهرين (دجلة والفرات)،⁴ وفي 21 أيلول/سبتمبر أعلنت وزيرة البيئة أن رئيس الوزراء وجّه الوزارات

1. Othman Kareem, «The Emergency Iraq Keeps Declaring», Enlil Center for Environment and Sustainable Development 24, September, 2026 <https://enlil-center.org/articles/iraq-water-pollution-emergency-declaration-pattern>.

2. Mohammed Jangadost, «Iraq Lawmakers Warn of Severe Pollution in Tigris and Euphrates, Urge Water Emergency,» Channel8, 5 May 2026, <https://channel8.com/english/news/57412>.

3. Kareem, op. cit.

4. The New Region, «Iraqi hospitals dump medical waste into Tigris, Euphrates

2. الإعلان في سياق السياسة الاعتيادية

3. الإعلان الوزاري والتوصيات البرلمانية

6.الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، «الصحة العالمية لـ/نينا/: طوارئ التلوث تضع صحة العراقيين في صدارة الاستجابة للمخاطر البيئية»، 24 أيلول/سبتمبر 2026، متاح على الرابط: <https://thenewregion.com/posts/6534>.
5.The New Region, «Iraq vows measures against Tigris, Euphrates polluters: Minister,» 21 September 2026, <https://thenewregion.com/posts/6582>.
1316747=key?Details/News/website/com.ninanews//:https

6

الاجتماع إلى ضرورة إعداد خطة طوارئ بيئية بأولويات وإجراءات تنفيذية، وعُرفت المنصة بوصفها أداة لاستقبال البلاغات وتوثيقها وتحديد مصادر التلوث وربط الرصد بالإجراءات القانونية.⁸

كما طالبت اللجنة النيابية من الحكومة إعلان حالة طوارئ مائية تستتفر الجهد الخدمي والإداري والأمني والعسكري، ضمن حملة سُميت "القضاء على الموت البطيء"، على أن توضع التقارير على مكتب رئيس مجلس الوزراء بعد عودته.⁹ وتتضمن التوصيات أيضاً إعلان أقصى درجات الطوارئ، وحملة وطنية يقودها رئيس الوزراء، وتعديل قانون حماية البيئة وتشديد العقوبات؛ وقد بدأ تحقيق اللجنة إثر موجة فيضان حملت رواسب متراكمة من نهر ديالى إلى دجلة¹⁰. وأفاد رئيس اللجنة بأن الوزراء سيطرحون الملف في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء.¹¹

4. المواقف المساندة

استندت الوزارة إلى قرار لرئيس مجلس القضاء الأعلى بمحاسبة المتسببين بالتلوث في القطاعين العام والخاص على المستوى نفسه، وأعلنت اعتزام الوزارة رفع دعاوى ضد المسؤولين في البلديات والأمانة والمحافظات والوزارات.¹² وعدّت منظمة الصحة العالمية

8. وكالة الأنباء العراقية (واع)، «البيئة تعلن حالة الطوارئ البيئية في العراق وتطلق حراكاً وطنياً لمواجهة التلوث»، 24 أيلول/سبتمبر 2026، متاح على الرابط: <https://ina.iq/ar/local/274429-.html>.

9. صحيفة القدس العربي، «طوارئ بيئية في العراق لرصد معدلات وحالات التلوث»، 25 أيلول/سبتمبر 2026، متاح على الرابط: <https://www.alquds.co.uk/طوارئ-بيئية-في-العراق-لرصد-معدلات-وحال/>.

10. 964media، «Ministries given a year to clean up the Tigris and Euphrates, minister says,» 24 September 2026, <https://en.964media.com/52993/>.

11. Shafaq News، «Parliament moves on Tigris, Euphrates pollution,» 24 September 2026, <https://shafaq.com/en/society/Parliament-moves-on-Ti-gris-Euphrates-pollution>.

12. صحيفة القدس العربي، مصدر سبق ذكره.

الإعلان خطوة لربط الاستجابة البيئية بحماية صحة السكان، مؤكدة أن فاعلية الاستجابة تتطلب تنسيقاً بين قطاعات الصحة والبيئة والمياه والطاقة والنقل والبلديات.¹³

5. الأدوات ووضعها التنفيذي

تتفاوت أدوات الإعلان في درجة تحققها. فالمنصة أطلقت فعلاً، لكن ربط البلاغ بالإجراء القانوني يبقى محكوماً بأدوات الإنفاذ القائمة. وحُدَّت مهلة لا تتجاوز سنة واحدة لإنجاز مشاريع المعالجة، غير أن الوزارة ما تزال تنتظر من الجهات الحكومية جداولها الزمنية الرسمية، وتعد بتوصيات تشمل تخصيص الموارد المالية، وبمحطات لرصد جودة المياه على غرار شبكة رصد الهواء في بغداد، وهي قيد الإعداد.¹⁴

مما يتقدم يتبين أن الإعلان حلقة في نمط متكرر من الاستجابات غير المكتملة، ويأتي فوق مسار اعتيادي متعثر، كما أن ما صدر من إعلان سياسة يضع القضية على الأجندة ويحدد اتجاهها ومهلة، في حين لم تتشكل أدواته التنفيذية من خطة وتمويل وصلاحيات. فالمتغير الأول في الفرضية، أي مؤسسة الالتزام التنفيذي، لم يتحقق حتى تاريخ التقدير. ويبقى السؤال عن حجم المشكلة التي يستهدفها الإعلان، وهو موضوع المحور الثاني.

13. الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، مصدر سبق ذكره.

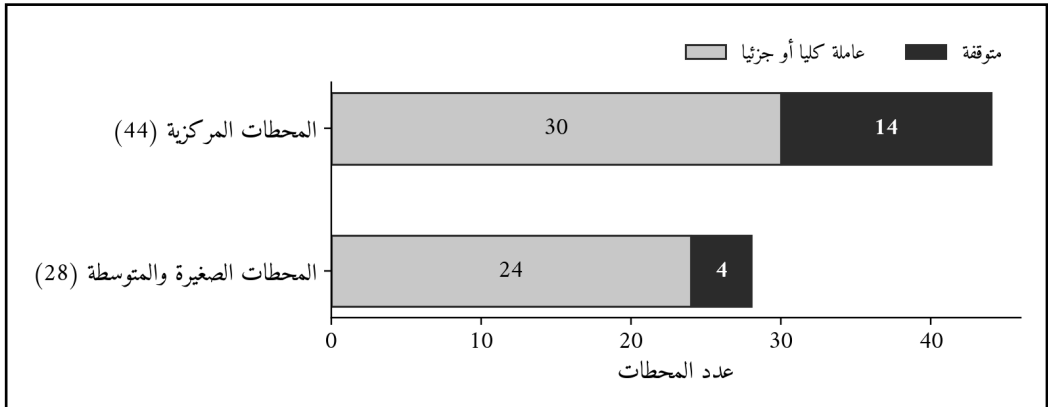
14. 964media, op. cit.

المحور الثاني: المؤشرات البيئية

يعرض هذا المحور المؤشرات الموثقة لحجم الأزمة في البنية التحتية وجودة المياه وآثارها، مع بيان طبيعة مصادرها.

1. فجوة البنية التحتية والتشغيل

الشكل (1): حالة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في العراق عدا إقليم كردستان (2023)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2023 كما أوردها:

- Omar Al-Nidawi ,Securing Iraq's Water Future Through Wastewater Management Reform) Washington ,DC :Enabling Peace in Iraq Center ,December ,(2025 p.5 .

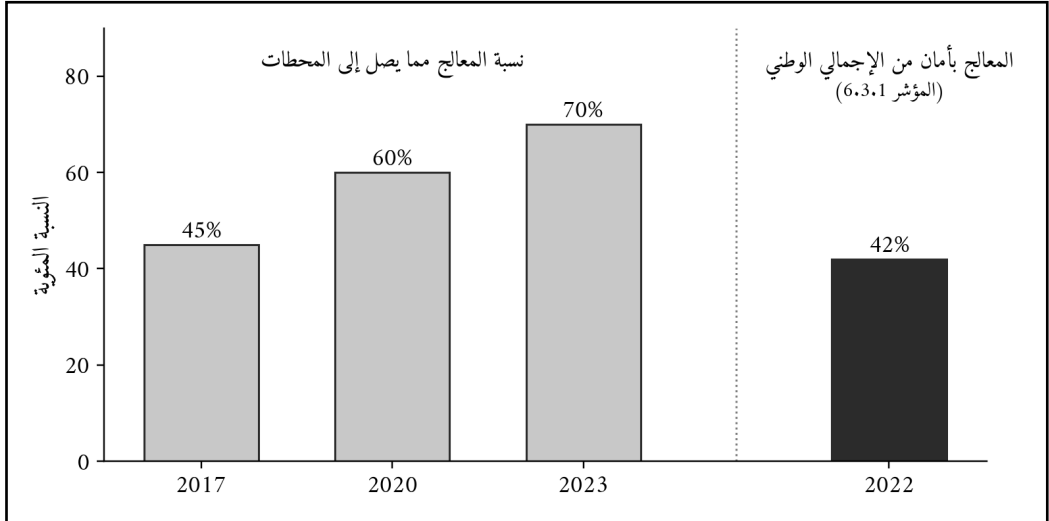
تستقبل المحطات 72، البالغة طاقتها التصميمية 2.77 مليون م³ يومياً، نحو 3.10 ملايين م³ يومياً، لا يُعالج منها سوى 2.07 مليون م³. ولا تتجاوز نسبة الأسر المخدومة بشبكات الصرف 37.2%، يتصل 75.3% منها فقط بمحطات معالجة.¹⁵ وتتباين التغطية جغرافياً تبايناً حاداً: 92% في بغداد مقابل 20% في بقية المحافظات، مع هدف لا يتجاوز 61% للمحافظات بحلول عام 2030. أما المستشفيات المخدومة بوحدات معالجة المخلفات السائلة فلا تتجاوز 15%، والهدف المرسوم لعام 2030 هو 26%،¹⁶ وتعمل محطات بغداد بنسبة 140% من طاقتها التصميمية، في حين تتوقف محطات حديثة لأسباب تشغيلية، كمحطة في واسط لغياب الكوادر المتخصصة، ومحطات في ديالى وبابل لعدم اكتمال الشبكات الموصلة إليها. ولم تكن في أي مدينة من مدن إقليم كردستان محطة معالجة عاملة حتى عام 2025،¹⁷ كما أن هنالك مفارقة في نسبة المعالج مما يصل الى المحطات مقارنة بالمعالج بأمان من الإجمالي الوطني وهو ما يظهره الشكل (2) أدناه.

15. Al-Nidawi, op. cit., p. 5.

16. وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة، مصدر سبق ذكره، ص44-41.

17. Al-Nidawi, op. cit., p. 4-8.

الشكل (2): نسبة ما يُعالج مما يصل إلى المحطات، مقارنةً بنسبة ما يُعالج بأمان من الإجمالي الوطني



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Al-Nidawi ,op .cit ,.p11 .
- عدنان فرحان عبد الحسين، "واقع مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في العراق والآفاق المستقبلية"، Journal of Water Resources and Geosciences، مج5، ع2، 2026، ص13.

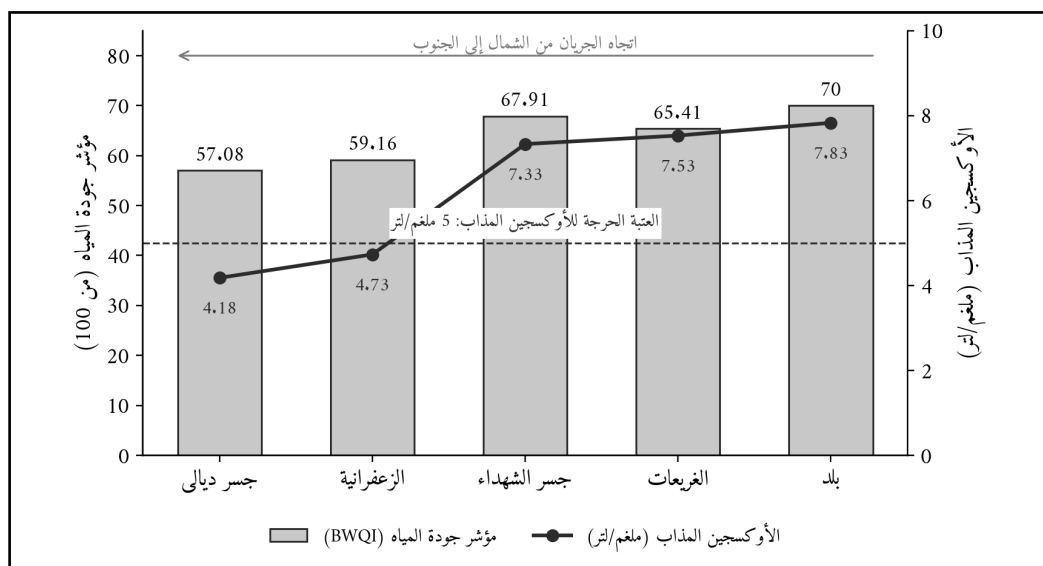
تتحسن نسبة ما يُعالج مما يصل إلى المحطات من 45% عام 2017 إلى 70% عام 2023، لكن هذا المؤشر يقيس كفاءة المحطات، لا حجم المشكلة الوطنية؛ إذ لا تتجاوز نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بأمان من الإجمالي الوطني 42% عام 2022، ويقدر تقرير للبنك الدولي لعام 2026 أن أكثر من 70% من مياه الصرف في المناطق الحضرية تُصرف دون معالجة.¹⁸

18. Shafaq News, «Parliament moves on Tigris, Euphrates pollution,» op. cit.

2. جودة المياه

يتراجع مؤشر جودة مياه دجلة (الشكل 3) من 70 عند بلد إلى 57.08 عند جسر ديالى، ويهبط الأوكسجين المذاب دون العتبة الحرجة عند الزعفرانية (4.73 ملغم/لتر) وجسر ديالى (4.18 ملغم/لتر)، مما يكشف تدهوراً مكانياً تراكمياً على امتداد المقطع الحضري.¹⁹ وفي محافظات المصب، فشلت عينات المياه المعالجة في استيفاء معايير السلامة بنسبة 100% في ميسان و99% في المثنى و97% في البصرة، وفق فحوص حكومية راجعتها لجنة الصحة النيابية.²⁰

الشكل (3): تدهور جودة مياه دجلة على امتداد مقطع بغداد (2021-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Noor A .H .Alharbawee ,Ahmed Jasim Mohammed and Wesam Mahmood», Water Quality Index of the Tigris River in the Central of Iraq «,Journal of Techniques ,Vol ,5 .No ,2023 ,4 .p ,145 .https://:doi.org/10.51173/jt.v5i4.1326.

19. Hadeel Ali Al Saleh, «Using the Wastewater Quality Index to Assess the Compliance of Treated Wastewater with Iraqi Standards,» Journal of University of Babylon for Engineering Sciences, Vol. 33, No. 4, 2025, p. 197.

20. Kareem, op. cit.

3. الآثار الصحية والاجتماعية

تسببت الأمراض المنقولة بالمياه في دخول نحو 120 ألف شخص إلى المستشفيات في البصرة عام 2018، وبلغ عدد النازحين لأسباب مناخية في وسط العراق وجنوبه أكثر من 172 ألفاً حتى آذار/مارس 2025،²¹ فيما يُقدَّر أن أكثر من 7 ملايين مواطن مهددون بفقدان الوصول إلى مياه الفرات.²² واحتل العراق المرتبة 166 عالمياً في مؤشر الأداء البيئي لعام 2026.²³

مما تقدم يتبين أن المؤشرات فجوة ثلاثية، إنشائية وتشغيلية وشبكية، لا يغلقها قرار إداري في سنة واحدة، وتكشف أن وجود البنية لا يعني فاعليتها. وإذا كانت هذه حدود القدرة المادية، فإن السؤال التالي يتعلق بحدود القدرة القانونية على الإلزام، وهو موضوع المحور الثالث.

21. Al-Nidawi, op. cit., p. 7.

22. عدنان فرحان عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 18.

23. Shafaq News, «Parliament moves on Tigris, Euphrates pollution,» op. cit.

المحور الثالث: محددات سياسة الطوارئ البيئية (الإعلان الوزاري) في العراق

يحلل هذا المحور المحددات الخاصة بتنفيذ سياسة الطوارئ البيئية وتشمل تلك المحددات (قانونية ومؤسسية) ومحددات (هيدرولوجية وفيدرالية).

أولاً: المحددات القانونية والمؤسسية: معضلة الدولة ملوثاً ومنقذاً

تتناول هذه النقطة النص الرسمي لقانون حماية وتحسين البيئة، لتحديد ما إذا كانت الأزمة ناتجة عن فراغ تشريعي أم عن عجز عن الإنفاذ.

1. لا إجراء لإعلان الطوارئ ومحظورات قائمة ومخالفة

لا يتضمن القانون آلية لإعلان حالة طوارئ بيئية ولا يرتب صلاحيات على إعلانها، لكنه يعرف "الكارثة البيئية" بأنها الضرر الجسيم الذي يلحق بالبيئة ولا تكفي القدرات الاعتيادية للدولة لمعالجة نتائجه، ويكلف مجلس حماية وتحسين البيئة بإبداء الرأي في الخطة الوطنية وخطط الوزارات للطوارئ والكوارث البيئية، كما يحظر القانون تصريف أي مخلفات سائلة منزلية أو صناعية أو خدمية أو زراعية إلى الموارد المائية قبل معالجتها، وربط مجاري الدور والمصانع بشبكات تصريف مياه الأمطار، وتصريف المخلفات النفطية إلى المياه السطحية الداخلية،²⁴ في حين وثّق تقرير برلماني لعام 2021 أن الشبكات المخصصة لمياه الأمطار تُستخدم لتصريف مياه الصرف، بما في ذلك من مؤسسات حكومية.²⁵ ويُلزم القانون كل جهة ينتج عن نشاطها تلوث بتوفير وسائل ومنظومات معالجة التلوث وتشغيلها، ومنح المنشآت القائمة مهلة ثلاث سنوات من تاريخ نفاذه لتسوية أوضاعها،

24. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، الوقائع العراقية، العدد (4142)، 25 كانون الثاني/يناير 2010، المادة (2، 6، 14).

25. Al-Nidawi, op. cit., p. 3.

يجوز تمديدھا سنة أخرى، على أن ینفذ بعد ستین يوماً من نشره في الجريدة الرسمية.²⁶ وعليه فقد انتهت المهلة القانونية في آذار/مارس 2013، أو في آذار/مارس 2014 إن مُدّدت، ويرى الباحث أن مهلة السنة المعلنة في 2026 هي فعلياً مهلة ثانية لالتزامات مستحقة منذ أكثر من عقد.

2. أداة إلزام قائمة ومعطلة وأدوات رقابية منصوص عليها (غير مفعلة ولا تلائم الجهات العامة)

يتألف مجلس حماية وتحسين البيئة برئاسة وزير البيئة، وعضوية ممثلين بدرجة مدير عام في الأقل عن 22 جهة، منها وزارات البلديات والصحة والصناعة والكهرباء والنفط والموارد المائية وأمانة بغداد، ويجتمع مرة كل شهرين في الأقل أو في الحالات الطارئة، وتصبح توصياته ملزمة وواجبة التنفيذ عند مصادقة مجلس الوزراء عليها.²⁷ غير أن إلغاء وزارة البيئة ودمجها بوزارة الصحة عام 2015 أفقد المجلس رئيسه المفترض،²⁸ ولم يتسنّ لهذا التقدير التحقق من إعادة تفعيله بعد إعادة استحداث الوزارة.

كما ینمح القانون المراقب البيئي صفة أحد أعضاء الضبط القضائي، بمعاونة عناصر من الشرطة البيئية، ويؤسس قسماً للشرطة البيئية يرتبط إدارياً بوزارة الداخلية، وصندوقاً لحماية البيئة يتمتع بالشخصية المعنوية، تُحدّد أوجه الصرف منه بتعليمات يصدرها الوزير بالتنسيق مع وزير المالية.²⁹ غير أن الصندوق أنشئ دون تحديد أوجه الصرف منه، وتوصي الدراسات القانونية بتفعيله.³⁰

26. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مصدر سبق ذكره، المادة (9، 36، 39).

27. المصدر نفسه، المادة (4، 5).

28. سلافة طارق الشعلان، قراءة في قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص7، 9.

29. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مصدر سبق ذكره، المادة (24، 25، 26، 30).

30. سلافة طارق الشعلان، مصدر سبق ذكره، ص8-9، 14.

ويجيز القانون للوزير إنذار أي منشأة أو معمل أو جهة ملوثة بإزالة المخالفة خلال عشرة أيام، ثم إيقاف العمل أو الغلق المؤقت مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتמיד، أو فرض غرامة بين مليون وعشرة ملايين دينار تتكرر شهرياً حتى إزالة المخالفة، ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أو بغرامة بين مليون وعشرين مليون دينار، أو بكلا العقوبتين.³¹ ويظهر أن هذه الأدوات مؤثرة في المنشأة الخاصة، لكنها شبه معطلة أمام الجهات العامة: فالغلق متعذر، إذ لا يمكن إغلاق مخرج صرف بلدي أو مستشفى دون ضرر أكبر، والغرامة تنتقل من المال العام إلى المال العام. ويضاف إلى ذلك اعتماد القانون الإجراءات الإدارية في تقدير التعويض دون اللجوء إلى الاختصاص القضائي، وعدم تدرج العقوبات بحسب جسامه الضرر.³²

3. خريطة الجهات الملوثة

تتوزع مصادر التلوث على جهات عامة وخاصة. فالبليات وأمانة بغداد تصرف مياه الصرف دون معالجة كافية، عبر محطات تعمل فوق طاقتها وشبكات ناقصة.³³ ويحمل مرصد العراق الأخضر المستشفيات ووزارة الصحة مسؤولية تصريف الأدوية والمطهرات ومواد الغسيل الكلوي في المجاري، مستنداً إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في أن الجهة المسؤولة عن إتلاف الأدوية لا تملك محرقة ملائمة، وأن جهاز التقطيع معطل.³⁴ ويشير تقرير حكومي لعام 2023 إلى أن أغلب المنشآت الصناعية القديمة لا تستوفي المعايير البيئية لإدارة المخلفات السائلة، وأن تسربات نفطية متكررة تلوث الأراضي الزراعية في المحافظات المنتجة.³⁵ ويُدْرَج المرصد وزارات الزراعة والصناعة والكهرباء الاتحادية ضمن

31. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مصدر سبق ذكره، المادة (33،34).

32. سلافة طارق الشعلان، مصدر سبق ذكره، ص 10-11.

33. Al-Nidawi, op. cit., pp. 4-5.

34. The New Region, «Iraqi hospitals dump medical waste,» op. cit.

35. Al-Nidawi, op. cit., p. 4.

المسؤولين عن جزء من التصاريح³⁶. وفي المقابل، تجري إجراءات الإنفاذ الميدانية على منشآت خاصة، كتفتيش المصانع ومنافذ الصرف واتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين.

ثانياً: المحددات الهيدرولوجية والبيئية

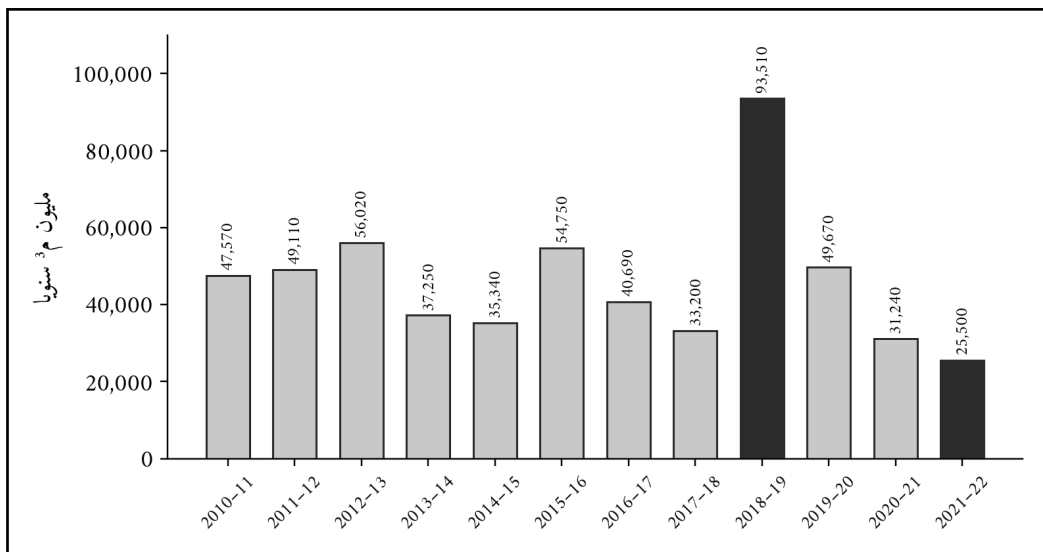
تتناول هذه النقطة قيدين يقعان خارج أدوات السياسة البيئية الاتحادية: الشح المائي، وتجزؤ إدارة الحوض بين المركز والإقليم.

1. الشح المائي: تراجعت واردات النهرين من ذروتها البالغة 93,510 مليون م³ في 2018-2019 إلى 25,500 مليون م³ في 2021-2022، وانخفضت حصة الفرد من 2,389.84 إلى 603.57 م³ سنوياً.³⁷ ويظهر أن تراجع التدفق يُضعف القدرة الطبيعية للنهرين على تخفيف الملوثات، مما يُبقي هذا القيد خارج أدوات السياسة الداخلية في الأفق المنظور.

36. The New Region, «Iraq vows measures against Tigris, Euphrates polluters», op. cit.

37. عدنان فرحان عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 11.

الشكل (4): واردات نهري دجلة والفرات السنوية (2010-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء كما أوردها: عدنان فرحان عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص11.

2. التجزؤ الفيدرالي

يُصَرَّف الصرف الصحي لمدينة السليمانية في نهر تانجرو، الذي يغذي نهر دياالى (سيروان)، ثم يلتقي دياالى بنهر دجلة جنوب بغداد،³⁸ وقدّر رئيس اللجنة النيابية أن نحو 6 ملايين م³ من المياه الملوثة تُرمى في دياالى ثم تصل إلى دجلة.³⁹ وللإقليم إطار تشريعي مستقل، هو قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان رقم (8) لسنة 2008، وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (3) لسنة 2010،⁴⁰ ولا تضم تشكيلة مجلس

38. Al-Nidawi, op. cit., pp. 8-9.

39. صحيفة القدس العربي، مصدر سبق ذكره.

40. وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة، مصدر سبق ذكره، ص13.

حماية البيئة الاتحادي ممثلاً عنه.⁴¹ ويحتاج مشروع أربيل لمعالجة مياه الصرف ثلاث سنوات لإنجاز مرحلته الأولى وحدها، بكلفة 230 مليون دولار بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ويبقى إنجاز مرهوناً باستمرار الدعم الاتحادي.⁴²

يتبين مما تقدم أن الأزمة ليست فراغاً تشريعياً، بل قانون يحظر التلوث منذ عام 2010 بأدوات صُممت لإلزام القطاع الخاص، وأداة إلزام للجهات العامة معطلة. فالمتغير الثاني في الفرضية، أي امتداد الإنفاذ إلى الجهات العامة، مقيد بنيوياً. وإلى جانب هذه القيود الداخلية، ثمة قيود تتجاوز أدوات الدولة نفسها، فالشح المائي قيد خارجي، والتجزؤ الفيدرالي يُخرج جزءاً من مصادر التلوث عن نطاق الإلزام الاتحادي. وتشكل هذه القيود، مع ما سبقها، أساس القراءة التحليلية في المحور الرابع.

41. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مصدر سبق ذكره، المادة (4).

42. Al-Nidawi, op. cit., p. 8.

المحور الرابع: القراءة التحليلية

يربط هذا المحور بين طموح الخطاب الذي رافق الإعلان وقيود التنفيذ التي كشفتها المحاور السابقة.

1. طموح الخطاب: أمانة التلوث

اعتمد الخطاب الرسمي لغة التهديد الوجودي، وبلغ ذروته المؤسسية حين وصف النائب الأول لرئيس مجلس النواب التلوث بأنه "أشد من الجماعات الإرهابية"، وعدّ مواجهته مسؤولية شرعية وأخلاقية.⁴³ ويظهر أن هذا الخطاب يمثل "أمانة" للتلوث، أي نقله من المجال الاعتيادي إلى مجال التهديد الذي يسوّغ إجراءات استثنائية، مستنداً إلى شرعيتين أمنية ودينية توسّعان قبوله الاجتماعي. غير أن الأمانة لا تكتمل إلا بقبول الطرف المالك للقرار والموازنة، وباتخاذ إجراءات استثنائية فعلية؛ وإن بقي الخطاب بلا إجراءات تحوّل إلى أمانة رمزية ترفع التوقعات ثم تخيّبها.

ويبرز في هذا السياق خطران آخران. أولهما عدم ملائمة الاستنفار العسكري لطبيعة المشكلة، إذ نبّه وزير الموارد المائية في نيسان/أبريل 2026 إلى أن الكري لا يحل المشكلة جذرياً ما لم تُوقف مصادر التلوث⁴⁴. وثانيهما تقديم الآثار الصحية بوصفها مثبتة، إذ ربط نواب منذ أيار/مايو التلوث بأمراض الكلى والسرطان، في حين لم تُنشر بيانات وطنية شاملة تدعم ذلك.⁴⁵

43. شفق نيوز، «مجلس النواب العراقي يناقش إطلاق "المنصة البيئية" ويصنف التلوث كخطر إرهابي»، 24 أيلول/سبتمبر 2026.

44. Kareem, op. cit.

45. Jangadost, op. cit.

2. فجوة التنفيذ

تتسع فجوة التنفيذ كلما تعددت الجهات التي يتوقف عليها التنفيذ، والحالة العراقية نموذج مكثف لذلك: 22 جهة في مجلس حماية البيئة، ومحافظات، وإقليم ذو إطار تشريعي مستقل. ويظهر ذلك أن الفجوة تتجسد في ثلاثة قيود: أولها أن الجهة الرقابية أضعف موقعاً من الجهات المطلوب إلزامها، وقد أقرت الوزارة بأن القطاع العام، المسؤول الأول عن تلوث الهواء، لا يستجيب لمطالبات الوزارة،⁴⁶ وثانيها أن أدوات القانون مصممة للمنشأة الخاصة؛ وثالثها قيد القدرة المالية والتشغيلية.

3. التناقض الريعي البيئي

إن اعتماد الموازنة العامة على الربيع النفطي يضع الحكومة أمام تناقض بنيوي؛ فالقطاع النفطي مصدر للتلوث، إذ تتكرر التسربات النفطية التي تغمر الأراضي الزراعية في المحافظات المنتجة.⁴⁷ والقانون يلزم الجهات المعنية باستكشاف الثروة النفطية واستخراجها باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الأرض والمياه.⁴⁸ وتشديد الاشتراطات البيئية على القطاع الذي يمول الموازنة يحمل كلفة إنتاجية ومالية، في حين يُبقي التفاضل عنها أحد مصادر التلوث خارج الإنفاذ، فيصبح القطاع الأهم مالياً هو الأقل عرضة للمساءلة البيئية. يتبين مما تقدم أن المسافة تتسع بين خطاب رفع التلوث إلى مرتبة التهديد الوجودي، وقدرة تنفيذية مقيدة قانونياً ومالياً وفيدرالياً. وتشكل هذه المسافة الأساس الذي تُبنى عليه السيناريوهات في المحور الخامس.

46. صحيفة القدس العربي، مصدر سبق ذكره.

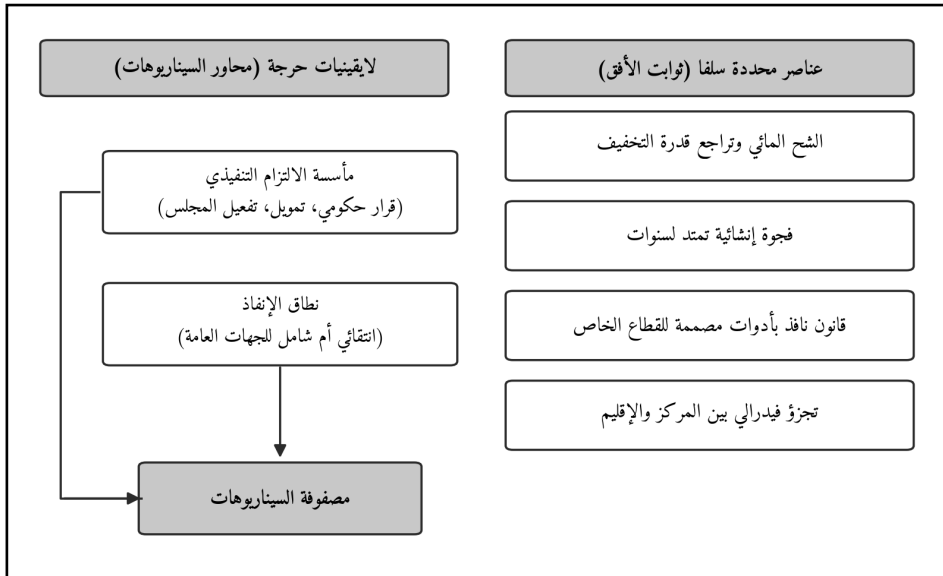
47. Al-Nidawi, op. cit., pp. 4, 12.

48. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مصدر سبق ذكره، المادة (21).

المحور الخامس: السيناريوهات المستقبلية

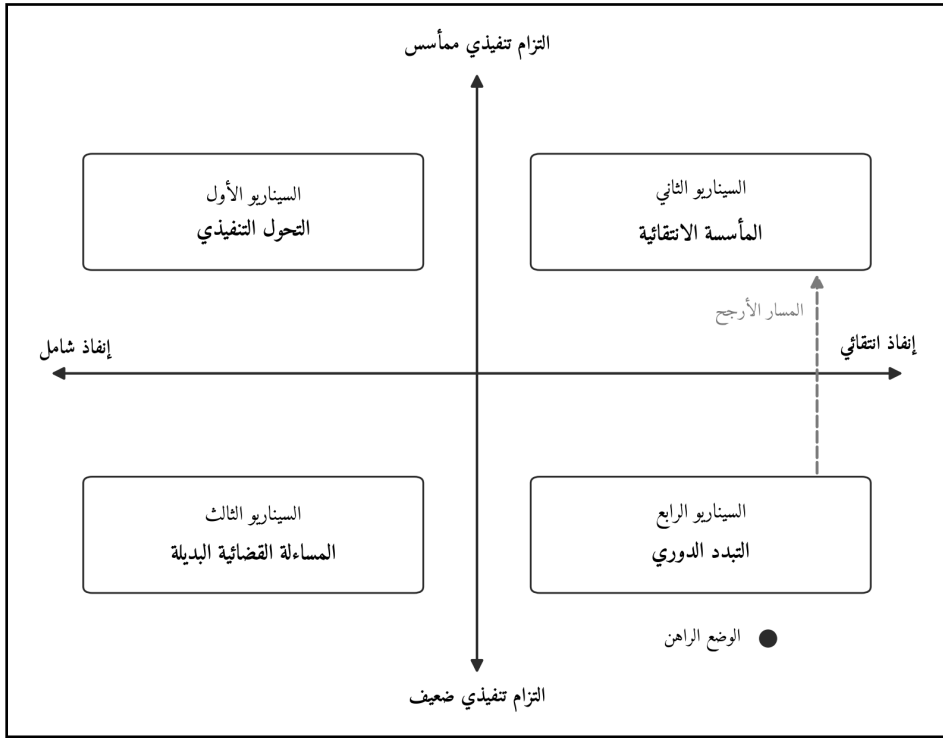
يستشرف هذا المحور مآلات سياسة الطوارئ حتى أيلول/سبتمبر 2027، أي نهاية المهلة الحكومية، مع نقطة مراجعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، عند انتهاء مهلة لجنة أيار/مايو البرلمانية. وقد بُنيت السيناريوهات على أساس الفصل بين العناصر المحددة سلفاً واللايقينيات الحرجة، ثم اختيار اللايقينيتين الأعلى تأثيراً محورين لمصفوفة السيناريوهات، وهما متغيرا الفرضية نفسيهما.

الشكل (5): القوى الدافعة لسياسة الطوارئ البيئية وتصنيفها



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المحاور السابقة.

الشكل (6): مصفوفة سيناريوهات سياسة الطوارئ البيئية حتى أيلول/سبتمبر 2027



المصدر: من إعداد الباحث.

1. السيناريو الأول: التحول التنفيذي (التزام مُأسس وإنفاذ شامل)

المعطيات الداعمة:

– توجيه رئيس الوزراء الوزارات والمحافظات بتحديد إطار زمني للمعالجة،⁴⁹ ومصادقة مجلس النواب على توصيات لجنة الأمر رقم (63).⁵⁰

49. The New Region, «Iraq vows measures against Tigris, Euphrates polluters,» op. cit.

50. الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، مصدر سبق ذكره.

- وعد الوزارة بتوصيات تشمل تخصيص الموارد المالية.⁵¹
 - وجود قناة قانونية تجعل توصيات مجلس حماية البيئة ملزمة عند مصادقة مجلس الوزراء (المادة 5/رابعاً)، وبنود مسعرة سلفاً في الاستراتيجية الوطنية.
 - قابلية التحسن المثبتة: ارتفع عدد المحطات من 44 عام 2010 إلى 72 عام 2023، ونسبة المعالج مما يصل إليها من 45% إلى 70% بين 2017 و2023.⁵²
- التحديات:**

- تعطلّ مجلس حماية البيئة منذ عام 2015، وضعف مكوّن التمويل، وغياب محطات المعالجة في مدن الإقليم.
- عدم ملائمة أدوات الإنفاذ القائمة لإلزام الجهات العامة.

2. السيناريو الثاني: المؤسسة الانتقائية (التزام مُمأسس وإنفاذ انتقائي)

المعطيات الداعمة:

- اقتصار إجراءات الإنفاذ الميدانية المعلنة على منشآت خاصة، في مقابل منح الجهات الحكومية مهلة سنة كاملة.⁵³
- إقرار الوزارة بعدم استجابة القطاع العام لمطالبات الوزارة رغم إشعاراتها الرسمية.⁵⁴
- تركيز التعديل المقترح للقانون على تشديد العقوبات، وأثره الرادع يقع على القطاع الخاص أساساً.

51. 964media, op. cit.

52. Al-Nidawi, op. cit., p. 11.

53. 964media, op. cit.; Shafaq News, «Parliament moves on Tigris, Euphrates pollution,» op. cit.

54. Shafaq News, «Parliament moves on Tigris, Euphrates pollution,» op. cit.

التحديات:

- قد يوسّع قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى نطاق الإنفاذ إن صدر بصيغة ملزمة للمحاكم.
- الضغط البرلماني والإعلامي المتصاعد قد يدفع إلى إجراء رمزي بحق جهة عامة.

3. السيناريو الثالث: المساءلة القضائية البديلة (التزام ضعيف وإنفاذ شامل)

المعطيات الداعمة:

- قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمساواة في المحاسبة، وإعلان الوزارة اعتزامها رفع دعاوى ضد المسؤولين في الجهات العامة.⁵⁵
- افتراض المسؤولية وامتدادها إلى الإهمال والتقصير (المادة 32)، وتقرير الحبس (المادة 34)، ومنح المراقب البيئي صفة الضبط القضائي (المادة 24).

التحديات:

- عدم نشر نص القرار القضائي، وغياب الاختصاص القضائي البيئي المتخصص، واعتماد التقدير الإداري للتعويض.⁵⁶
- عدم تسجيل دعوى معلقة ضد جهة عامة حتى تاريخ التقدير، وعجز المسار القضائي عن معالجة الفجوة الإنشائية التي تحتاج تمويلاً.

55. صحيفة القدس العربي، مصدر سبق ذكره.

56. سلافة طارق الشعلان، مصدر سبق ذكره، ص 10، 13.

4. السيناريو الرابع: التبدد الدوري (التزام ضعيف وإنفاذ انتقائي)

المعطيات الداعمة:

- النمط التاريخي: رفع طوارئ ميسان في نيسان/أبريل 2026 بعد إعلان رسمي بالاحتواء، وتكرار المطالبة بالطوارئ المائية منذ أيار/مايو.⁵⁷
- تعثر الاستراتيجية البيئية لعام 2013، وانتهاء مهلة المادة (36) دون إنفاذ.
- الفجوة بين مهلة السنة الحكومية وتقدير الحاجة إلى سنوات وعقود للمعالجة، بما يُغري بالتأجيل.

التحديات:

- مستوى الانخراط المؤسسي أعلى من الاستجابات السابقة: رعاية رئاسة البرلمان، وتصويت رسمي، وموقف قضائي معلن، ودعم منظمة الصحة العالمية.

5. مؤشرات الإنذار المبكر

تُرصّد مسارات السيناريوهات عبر مؤشرات محددة: صدور قرار حكومي بمبالغ وجهات محددة أو غيابه عن جدول مجلس الوزراء؛ ودعوة مجلس حماية البيئة إلى الانعقاد؛ ونسبة الجهات العامة إلى الخاصة في إعلانات الإنفاذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى؛ ونشر نص قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى وقبول أول دعوى بحق مسؤول عام؛ وإعلان تشغيل محطات متوقفة؛ وتقديم تقرير متابعة عند انتهاء مهلة تشريع الثاني/نوفمبر.

57. Kareem, op. cit.

6. الترجيح

يستند الترجيح إلى معيار معلن: موازنة المعطيات الداعمة لكل سيناريو بالتحديات التي تواجهه، في ضوء الحالة الراهنة لمؤشرات الإنذار. ووفق هذا المعيار يقع المشهد الراهن في خانة السيناريو الرابع، إذ لا قرار حكومي بعد، والإنفاذ المعلن انتقائي. غير أن السيناريو الثاني هو الأكثر معقولية ضمن الأفق الزمني، لأن معطياته الداعمة قائمة فعلاً (توجيه رئيس الوزراء، والإدراج المرتقب في مجلس الوزراء، والتوافق البرلماني، والتمويل الموعود)، في حين يحول دون تجاوزه إلى السيناريو الأول قيودان بنيويان هما عدم ملائمة أدوات الإنفاذ للجهات العامة وتعطّل مجلس حماية البيئة. ويليه السيناريو الرابع بسند النمط التاريخي، ثم الثالث المشروط بصيغة القرار القضائي، وأخيراً الأول بوصفه الأقل معقولية في الأفق المنظور.

مما تقدم يتبين ترجيح السيناريو الثاني تحقق متغير المؤسسة دون متغير الإنفاذ على الجهات العامة، وهو ما يُثبت فرضية التقدير: فالإعلان لن يتحول إلى تنفيذ مكتمل ما لم يتحقق المتغيران معاً. ومن هنا تنطلق التوصيات.

التوصيات

تستهدف التوصيات دفع المسار نحو السيناريو الأول ومنع الانزلاق نحو الرابع، مرتبة بحسب أولويتها الزمنية.

أولاً: توصيات عاجلة (خلال ثلاثة أشهر)

1. تفعيل المسار الذي رسمه القانون: إعادة تشكيل مجلس حماية وتحسين البيئة ودعوته إلى الانعقاد الطارئ، لرفع خطة الطوارئ إلى مجلس الوزراء فتصبح ملزمة للجهات الأعضاء بموجب المادة (5/رابعاً). (الجهة: رئاسة مجلس الوزراء)
2. مبدأ "الدولة أولاً": أن يستهدف أول إجراء إنفاذ علني جهة حكومية كبرى، وأن يبدأ ملف المخلفات الطبية بإصلاح منظومة الإلتاف (الجهة: وزارة البيئة ووزارة الصحة).
3. الشفافية القياسية: اعتماد المؤشر 6.3.1 مؤشراً وطنياً موحداً لقياس نتائج الطوارئ، ونشر بيانات المنصة دورياً مصنفة بحسب نوع الجهة المخالفة وزمن الاستجابة ونتيجتها (الجهة: وزارة البيئة).

ثانياً: توصيات قصيرة الأمد (خلال سنة)

4. "شغل قبل أن تبني": توجيه مهلة السنة صراحةً نحو تشغيل المحطات المتوقفة، واستكمال الشبكات الناقصة، وتأمين الكوادر والتغذية الكهربائية، وإحالة المشاريع الإنشائية الكبرى إلى جدول الاستراتيجية الوطنية المتعدد السنوات. (الجهة: وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة وأمانة بغداد)
5. التمويل: تخصيص الموارد للبنود المسعّرة في الاستراتيجية الوطنية بدل إنتاج خطة موازية، وإصدار تعليمات الصرف من صندوق حماية البيئة المنصوص عليها في المادة (30) (الجهة: وزارة المالية ووزارة البيئة).

6. التشريع والقضاء: توجيه تعديل القانون نحو المساءلة الشخصية للمسؤول العام، وتدرّج العقوبات بحسب جسامة الضرر، وإنشاء اختصاص قضائي بيئي، ونص يتيح استقطاع التعويضات من الموازنات التشغيلية للجهات العامة الملوثة، مع تفعيل صلاحيات المراقب البيئي والشرطة البيئية القائمة بدل استحداث أجهزة جديدة (الجهة: مجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى).

ثالثاً: توصيات متوسطة الأمد

7. البعد الفيدرالي والإقليمي: إنشاء آلية تنسيق اتحادية-إقليمية لحوضي ديالى والزابيين تتضمن التزاماً اتحادياً مستقراً بتمويل مشاريع المعالجة في الإقليم، وإدراج نوعية المياه في التفاوض مع دول المنبع إلى جانب الكميات (الجهة: الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ووزارة الموارد المائية).

8. الصحة والتمويل الدولي: ربط البيانات البيئية بالمؤشرات الصحية وإعداد دراسة وبائية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والسعي إلى التمويل المناخي الدولي الذي لم يستفد منه العراق بعد وفق تصريحات نيابية⁵⁸ (الجهة: وزارة الصحة ووزارة البيئة).

58. Jangadost, op. cit.

الخاتمة

انطلق التقدير من فرضية ربطت تحوّل إعلان الطوارئ البيئية إلى سياسة منقّذة بمتغيرين: مأسسة الالتزام التنفيذي، وامتداد الإنفاذ إلى الجهات العامة. وقد أثبتت المعطيات صحة الفرضية؛ فالمتغيران غائبان حتى تاريخ التقدير، والإعلان لم يتجاوز مرحلة إعلان السياسة، والمسار الأرجح يحقق أولهما دون الثاني؛ لأن الإنفاذ على الجهات العامة مقيد بقانون لم تُصمّم أدواته لإلزام الدولة، وبأداة إلزام معطّلة، وبحوض يعبر حدوداً فيدرالية لا يبلغها القرار الاتحادي.

وعليه، لن تُقاس جدية سياسة الطوارئ بحدّة خطابها، بل بمؤشرين: تشغيل محطات المعالجة المتوقفة، ومساءلة أول جهة حكومية ملوّثة. ويبقى تشرين الثاني/نوفمبر 2026 موعد الاختبار الأول، وأيلول/سبتمبر 2027 موعد الحكم النهائي على الإعلان.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية

1. قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، الوقائع العراقية، العدد (4142)، 25 كانون الثاني/يناير 2010.
2. جمهورية العراق، وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق 2024-2030، بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد، 2024.

ثانياً: الدراسات والبحوث العربية

3. الشعلان، سلافة طارق، قراءة في قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.
4. عبد الحسين، عدنان فرحان، "واقع مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في العراق والآفاق المستقبلية"، Journal of Water Resources and Geosciences، مج5، ع2، 2026.

ثالثاً: البحوث والتقارير الأجنبية

5. Al-Nidawi, Omar. Securing Iraq's Water Future Through Waste-water Management Reform. Washington, DC: Enabling Peace in Iraq Center, December. 2025
6. Al Saleh, Hadeel Ali. «Using the Wastewater Quality Index to Assess the Compliance of Treated Wastewater with Iraqi Standards». Journal of University of Babylon for Engineering Scienc-

- es ,Vol ,33 .No.2025 ,4 .
- 7 .Alharbawee ,Noor A .H ,.Ahmed Jasim Mohammed and Wesam Mahmood» .Water Quality Index of the Tigris River in the Central of Iraq «.Journal of Techniques ,Vol ,5 .No ,2023 ,4 .pp. 147–141<https://doi.org/10.51173/jt.v5i4.1326>.
- 8 Kareem ,Othman» .The Emergency Iraq Keeps Declaring «.Enlil Center for Environment and Sustainable Development 24 ,September .2026 <https://enlilcenter.org/articles/iraq-water-pollution-emergency-declaration-pattern>.

رابعاً: المواقع الإخبارية

9. الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، “الصحة العالمية لـ/نينا/: طوارئ التلوث تضع صحة العراقيين في صدارة الاستجابة للمخاطر البيئية”، 24 أيلول/سبتمبر 2026.
10. شفق نيوز، “مجلس النواب العراقي يناقش إطلاق ‘المنصة البيئية’ ويصنف التلوث ك’خطر إرهابي’”، 24 أيلول/سبتمبر 2026.
11. صحيفة القدس العربي، “طوارئ بيئية في العراق لرصد معدلات وحالات التلوث”، 25 أيلول/سبتمبر 2026.
12. وكالة الأنباء العراقية (واع)، “البيئة تعلن حالة الطوارئ البيئية في العراق وتطلق حراكاً وطنياً لمواجهة التلوث”، 24 أيلول/سبتمبر 2026.
- 13964 .media» ,Ministries given a year to clean up the Tigris and

- Euphrates ,minister says 24 «,September.2026
- 14 .Jangadost ,Mohammed» ,Iraq Lawmakers Warn of Severe Pollution in Tigris and Euphrates ,Urge Water Emergency «,Channel8 5 ,May.2026
- 15 .Shafaq News» ,Parliament moves on Tigris ,Euphrates pollution 24 «,September.2026
- 16 .The New Region» ,Iraqi hospitals dump medical waste into Tigris ,Euphrates rivers :Monitor 16 «,September.2026
- 17 .The New Region» ,Iraq vows measures against Tigris ,Euphrates polluters :Minister 21 «,September.2026



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
